

بلاغ صحفي
حول الاجتماع الأسبوعي للمجلس الحكومي
2 غشت 2012

انعقد يوم الخميس 13 من رمضان الأبرك 1433 الموافق ل 2 غشت 2012 الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومي تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص للمدارسة والمصادقة على مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية وكذا تقديم تقرير ومدارسة عدد من المستجدات.

في مستهل الاجتماع، نوه السيد رئيس الحكومة في كلمته الافتتاحية بالتوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش وأكد على العمل بهذه التوجيهات في العمل الحكومي. كما توقف عند حوادث السير الأخيرة و ما نتج عنها من خسائر بشرية جسيمة تعكس خطورة المسؤوليات الملقاة على عاتق جميع الأطراف لضمان أمن الطرقات و مواجهة كل انتهاك لقواعد السلامة الطرقية.

بعد ذلك، تدارس المجلس وصادق على مشروع قانون رقم 12-93 بتغيير القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات، تقدم به السيد وزير الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة. يندرج إعداد هذا المشروع تماشيا مع قرار السلطات العمومية بإسناد المهام موضوع 6 و 12 و 13 من الفقرة الثالثة من المادة 29 من القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات إلى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى نسخ المقاطع السالفة الذكر التي تتولى بموجبها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، من جهة، "اقتراح على الحكومة النصوص التنظيمية المطبقة على التشغيل ومراقبته وكذا معايير نظام اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية واتخاذ التدابير اللازمة لتفعيله"، ومن جهة أخرى، "القيام لحساب الدولة باعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية ومراقبة نشاطهم".

كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 319-12-2 بتطبيق الفقرة الثانية من المادة 41 من القانون رقم 08-28 المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة، تقدم به السيد وزير العدل و الحريات. في سبيل المزيد من الضبط المحكم لصرف الاعتمادات المالية السنوية المرصودة برسم المساعدة القضائية لتغطية الأتعاب المستحقة للمحامين مقابل الخدمات التي يقدمونها في إطار المساعدة القضائية فقد تم إعداد هذا المشروع الذي يهدف إلى النص على أن قانون المالية السنوي يحدد على صعيد ميزانية وزارة العدل والحريات هذه الاعتمادات و كذا تحديد سقف هذه الاعتمادات بقرار مشترك للوزير المكلف بالعدل والوزير المكلف بالمالية. كما يهدف هذا المشروع إلى تنظيم صرف الاعتمادات المالية السنوية المرصودة برسم المساعدة القضائية عبر تفويض اعتمادات مالية للأميرين المساعدين بالصرف من قبل الوزير المكلف بالعدل، بعد التشاور مع هيئات المحامين، بخصوص توزيع المبالغ المرصودة للمساعدة القضائية على مختلف هيئات المحامين بالمغرب، وكذا تحديد المبالغ المستحقة لفائدة المحامي المعين في إطار المساعدة القضائية كما يلي : 2000 درهم فيما يخص القضايا المعروضة أمام محكمة النقض، 1500 درهم فيما يخص القضايا المعروضة أمام محاكم الاستئناف، و 1200 درهم فيما يخص القضايا المعروضة على المحاكم الابتدائية.

كما تقدم السيد وزير السياحة بتقرير مركز حول بعض المؤشرات الإيجابية في قطاع السياحة حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 10% في عدد السياح الوافدين على المغرب في شهر يونيو الماضي مقارنة مع السنة الماضية، كما أن الزيادات الرئيسية قد تم تسجيلها على مستوى السوق الإسبانية والبريطانية وقد بلغت هذه الزيادات +37% و +9% على التوالي. كما عرف عدد المبيتات بالمؤسسات الفندقية المصنفة ارتفاعا بلغ خلال شهر يونيو +13% و قد هم هذا الارتفاع أساسا كل

من مدن (16%+)، أكادير (13%+) والدار البيضاء (11%+)، وسجلت حصة السوق الوطنية زيادة بـ22% خلال شهر يونيو.

ويذكر أنه في شهر ماي الماضي تم تسجيل زيادة في عدد الوافدين على المغرب بلغت +3% مقارنة مع شهر ماي من السنة الماضية.